لمزيد من الدراسة

«المالية» ترجئ التصويت على تخفيض سن التقاعد

أعضاء اللجنة المالية

جانب من الحضور

الهاشم : هناك حالات من النساء العاملات لم يسبق لهن الزواج لكنها ترعى أسرتها

توجه لمد المهلة الممنوحة للمواطن لعدم التصرف في أسهم محطة الزور إلى 20 سنة

التمديد يفسح المجال للاستفادة لأطول فترة ممكنة من العوائد والأرباح والحد من أي محاولات للتلاعب

أرجأت لجنة الشؤون المالية خلال اجتماعها امس التصويت على مقترحات تخفيض سن التقاعد، وتعديل قانون تأسيس شركات مساهمة كويتية تتولى تنفيذ وبناء محطات قوى كهربائية وتحلية مياه.

وقالت مقرر اللجنة النائب صفاء الهاشم في تصريح بمجلس الامة إن وزارة الكهرباء أبلغت اللجنة ببدء التشغيل التجاري لمحطة الزور في 2016/11/16، وبينت هيئة الشراكة وجود مواد مبهمة تخص مساهمة المواطنين.

وأوضحت أن اللجنة طلبت مناقشة المواد كافة لاسيما ما يتعلق باكتتاب المواطنين بنسبة 50% من الأسهم، وتتوجه إلى مد المهلة الممنوحة للمواطن لعدم التصرف في الأسهم الممنوحة له إلى 20 سنة بدلا من 10.

وأشارت إلى ان التمديد يفسح المجال للاستفادة لأطول فترة ممكنة من العوائد والأرباح والحد من اي محاولات للتلاعب من قبل المستثمرمبينة ان اللجنة ارجأت التصويت لمزيد من الدراسة.

وابدت الهاشم مخاوف من كثرة الاقتراحات المتعلقة بخفض سن التقاعد والمتضمنة شرائح مختلفة ومتعددة، لافتة إلى اتفاق اللجنة على اهمية تواجد الموظف في وظيفته اطول فترة للاستفادة من خبرته.

واكدت ان اللجنة ستقوم بتنقيح المواد بشكل متان، إذ لا يمكن التصويت بشكل جماعي على كل المقترحات المتباينة، وبالتالي كان القرار تأجيل التصويت إلى اجتماع مقبل.

وقالت إن هناك حالات من النساء العاملات لم يسبق لهن الزواج لكنها ترعى أسرتها فلماذا يتم إلزامها بالعمل حتى سن الـ 55، مضيفة أن المقترحات تعتبر أن سن 45 للمراة و50 للرجل هو سن شيخوخة وأنها لا تتفق مع هذا الرأي. وبينت أن المؤسسة ذكرت أن سن التقاعد المعمول به في دول مجاورة ومنها دول مجلس التعاون الخليجي هو 55 للمراة و65 للرجل، لافتة إلى توجيهها سؤالا إلى المؤسسة عن الأثر المترتب على إقرار مثل هذه التعديلات للتقاعد المبكر.

وأشارت إلى ان رد التأمينات أن هذا الأثر يتمثل في زيادة عبء مالي على صندوق التقاعد، وكذلك العجز الاكتواري، معربة عن اتفاقها مع رأي المؤسسة في العبء المالي الكبير لهذه المقترحات.

لاتخاذ قرار بشأنها

«المكتب» يحيل رسالة بشأن دستورية بعض الأسئلة البرلمانية إلى المجلس

الغانم مترئسا اجتماع مكتب المجلس

عقد مكتب المجلس اجتماعه امس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وحضور أعضاء المكتب.

وقال أمين سر المجلس النائب د.عودة الرويعي في تصريح صحافي إن الاجتماع تضمن رد المجلس على جهاز المراقبين الماليين بشأن خضوع مجلس الأمة للرقابة المالية.

وأضاف انه سيتم إعداد مذكرة خاصة بهذا الصدد بما يتماشى والدستور واللوائح المنظمة والرقابة التشريعية في المقام الأول.

وأشار إلى ان الاجتماع تضمن مناقشة ومراجعة العديد من الرسائل الواردة من الأعضاء ومن بينها رسالة حول دستورية بعض الأسئلة البرلمانية ومدى اتفاقها واللائحة مبينا انه تم إحالة هذا الأمر إلى المجلس لاتخاذ ما يراه. وذكر الرويعي أن المكتب ناقش جدول أعمال الجلسة المقبلة والأمور الخاصة بإحالة بعض الطلبات إلى اللجان المختصة مشيرا إلى تكليف رئيس لجنة الأولويات البرلمانية تنسيق هذا الأمر.

وأضاف أن المكتب اطلع على بعض الرسائل الواردة من بعض رؤساء البرلمانات الشقيقة والصديقة بشأن ترتيب الزيارات فيما بين مجلس الأمة وهذه البرلمانات بالإضافة إلى عدد من الأمور الإدارية والمالية والتنظيمية المتعلقة بالأمانة العامة للمجلس.

لسد متطلباتهم واحتياجاتهم الضرورية بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات

السويط يقترح زيادة مكافآت الطلبة الدراسين في الأردن إلى 750 ديناراً

نامر السويط

أعلن النائب نامر السويط عن تقديمه اقتراح برغبة لزيادة مكافأة الطلاب الكويتيين الدارسين في الأردن من 545 إلى 750 دينار شهريا.

وأوضح السويط أن المملكة الأردنية الهاشمية تعد وجهة للراغبين في استكمال دراستهم الجامعية والعليا في بلد عربي، وذلك لتعدد جامعاتها وكلياتها، مما جعلها الأنسب للطلاب من الخليج وآسيا للدراسة فيها، حيث تتميز بطرح العديد من المجالات العلمية والأدبية وجودة مخرجاتها، فضلا عن موقعها الجغرافي القريب من الكويت.

أضاف أن مقترحه يأتي للقضاء على ما يعانيه الطلاب الكويتيون الدارسين في الأردن من قلة المكافأة المعمول بها حاليا ولأنها لا تكفي لسداد متطلباتهم واحتياجاتهم الضرورية بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

وطالب السويط في اقتراح آخر بإنشاء فرع لجامعة الكويت في الجهراء بالتنسيق بين وزارة التربية والتعليم العالي ومجلس الوزراء وجاء في نص الاقتراح ما يأتي:

يجب إنشاء فرع للجامعة في الجهراء لإنهاء معاناة كثير من الطلاب في سبيل تحصيل دراستهم

يعاني كثير من الأهالي من عدم وجود فرع لجامعة الكويت بمنطقة الجهراء مما يؤدي إلى معاناة أبنائهم الطلاب في سبيل تحصيل دراساتهم ومن باب التخفيف على الأهالي من هذه المعاناة

طالب الوزير باتخاذ قرارات واضحة لإعادة الأمور إلى نصابها

الكندري: دور «التربية» مغيب ولا توجد منهجية واضحة لتطوير التعليم

عبدالكريم الكندري

لا توجد لدينا سياسات واضحة وما زلنا نستعين بالخبرات الدولية بالرغم من وجود الكفاءات

فساد الملف التعليمي لا يقل خطورة عن الفساد المالي وتنعكس آثاره على المستقبل

مركز الكويت في تقرير التنافسية العالمية الـ 99 من أصل 114 وهو ما لا يليق بنا

اعتبر النائب د.عبد الكريم الكندري أن دور وزارة التربية مغيب على مستوى المنهجية والتطوير كما أن القرار يتغير بتغير الوزير، مشيرا إلى أن الوزارة لم تأخذ بتوصيات مركز تطوير التعليم.

وأكد الكندري خلال تصريح له في المركز الإعلامي لمجلس الأمة أن المسؤولية الآن على الوزير الحالي كبيرة وعليه اتخاذ قرارات واضحة لإعادة الأمور إلى نصابها أو أن يتحمل مسؤولياته السياسية.

وقال إنه ليس هناك خطة للتعليم ولا توجد لدينا سياسات تعليمية واضحة ونعاني عدم استقرار النظام التعليمي في الكويت. وما زلنا نستعين بالخبرات الدولية بالرغم من وجود خبرات محلية تمتلك الكفاءة المطلوبة.

واضاف انه ارسل اليوم دراسة إلى وزير التربية عن الوضع التعليمي بالكويت توضح أن التجاذبات السياسية في السنوات الأربع الأخيرة صرفت الأنظار عن الاهتمام بالقضية التعليمية.

وشدد الكندري على أن فساد الملف التعليمي لا يقل خطورة عن الفساد المالي حيث تنعكس آثاره على المستقبل، مؤكدا ان وزارة التربية في الوقت الحالي بنصب عملها على المتابعة الإدارية فقط.

وأشار الكندري إلى أن مركز الكويت في تقرير التنافسية العالمية (المركز 99 عالميا) من اصل 114 دولة، كما أن مركزنا في الاختبارات العالمية 49 من اصل 49 دولة.

ولفت إلى ان هناك من يريد تغييب آراء أهل الرأي والميدان وما زلنا نجلب خبرات دولية على مشاكل وأمور نستطيع حلها بالخبرات المحلية.

وعلق الكندري على تصريح وزير التربية بأن تكلفة الطالب ١٥ الف دينار بأن الحكومة تصرف على برنامج التعليم المهني للمعلمين ومديري المدارس في السنة الواحدة 400 الف دينار لعدد 134 الف مدرس ومدرسة.

وأوضح ان ذلك يعني ان نصيب كل مدرس من هذا البرنامج ٣ دنانير فقط بينما ننتظر منهم استخراج أجيال قادرة على القيام بدورها في تنمية البلاد.

واعتبر الكندري ان التعليم قضية مصيرية في الكويت يحتاج إلى متابعة دقيقة وقرارات لوضع خطة واضحة للتعليم وتساءل عن أسباب عدم الأخذ بدراسات واقتراحات المركز الوطني لتطوير التعليم والتدريب منذ إنشائه في 2006.

ومن جهة أخرى قال الكندري إنه وجه اليوم سؤالا برلمانيا إلى احد الوزراء وسيوجه نفس السؤال إلى باقي الوزراء عن التركيبة السكانية ومدى تأثيرها على الوضع في البلد.

ولفت إلى ان السؤال يشمل الفوضى بشوارع الكويت بسبب السيارات الجوالة والجرائم التي انتشرت بسببها مشيرا إلى ان هناك حزمة من الأسئلة ستوزع على الوزراء بحسب اختصاصاتهم لمعرفة اوجه الخلل.

مؤكداً حرص اللجنة على ايجاد التشريعات اللازمة التي من شأنها تطوير الخدمات لهذة الفئة الغالية

الخليفة: قرارات تعيين مستشارين في لجنة ذوي الاحتياجات تمت وفق الإجراءات اللائحية

أكد رئيس لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة البرلمانية النائب مرزوق الخليفة حرص اللجنة على ايجاد التشريعات اللازمة التي من شانها تطوير الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات، مشددا على ضرورة إشراك أصحاب الاختصاص في مطبخ اللجان البرلمانية كونهم الأكثر علما ومعرفة بمشكلات ابناء هذه الفئة الغالية على قلوب الكويتيين

وقال الخليفة في تصريح صحافي إن اللجنة وفقا للائحة اتخذت بإجماع أعضائها قرارات بتعيين مستشارين كويتيين لهم باع طويل في ميادين ذوي الاحتياجات الخاصة انطلاقا من الحاجة الماسة لأصحاب الاختصاص والعارفين بمشاكل وهموم هذه ابناء هذه الفئة. وأفاد الخليفة بأن اللجنة ممثلة بجميع أعضائها وافقت على تعيين مدير هيئة شؤون ذوي الإعاقة السابق عصام حيدر مستشارا في اللجنة نظرا لتمتعه بخبرة وافية في مجال رعاية المعاقين. وأوضح الخليفة ان مستشار اللجنة عصام حيدر حاصل على شهادة اعاقة هو وأهله قبل ان يتم تعيينه في الهيئة في 2008 في حين ان احالته للنيابة العامة كانت بسبب صرف رواتب لمتوفين بين انها صرفت نتيجة عدم وجود نظام ربط الي في الهيئة وكذلك احيل للنيابة بسبب رفع درجات الإعاقة التي قال إن اللجان الطبية هي التي تضع التقييم.

وأشار الخليفة إلى ان اللجنة قامت ايضا بتعيين احد أبناء فئة ذوي الاحتياجت الخاصة الاستاذ عايد الشمري مستشارا كونه من الشخصيات المختصة في هذا المجال بالاضافة الى انه حمل قضية المعاقين على عاتقه لسنوات طويلة وكان ملما بكل التفاصيل الصغيرة والكبيرة في قضايا المعاقين فضلا عن تمتعه بالخبرة التي تؤهله ان يكون مستشارا في اللجنة.

وأعرب الخليفة عن أمله في عدم الزج بأبناء هذه الفئة التي تعاني الكثير من الآلام والمعاناة في صراعات لا تخدم الجهود الرامية الى الارتقاء بالخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات والارتقاء بها وفق تشريعات مدروسة بعناية فائقة.

اللجنة أنهت دراسة ملاحظات النواب على تعديلات القانون ورفعت تقريرها لجلسة الغد

«تحسين بيئة الأعمال»: 20 عاماً مدة «محفظة البنك الصناعي».. والتجديد لها عن طريق مجلس الأمة

لجنة تحسين بيئة الأعمال

أنهت لجنة تحسين بيئة الأعمال تقريرها عن زيادة رأسمال محفظة البنك الصناعي لدعم المشاريع الصغيرة متضمنا الملاحظات التي أبداها المجلس في جلسة المداولة الأولى للقانون.

وقال مقرر اللجنة النائب أحمد الفضل إن للمجلس أبدى ملاحظات عدة على تعديلات هذا القانون يتعلق أبرزها بتحديد التجديد للمحفظة مباشرة عن طريق مجلس الوزراء أو من خلال مجلس الأمة.

وبين الفضل انه تم الاتفاق على إزالة جزئية التجديد للمحفظة عن طريق مجلس الوزراء واعتمد أن تكون مدتها 20 سنة ويجدد لها من قبل مجلس الأمة.

وأوضح أن التقرير سيدرج على جدول أعمال الغد، معربا عن توقعاته بأن يتم إقرار القانون الذي يصب في صالح الشباب ويمس شريحة كبيرة من المواطنين.